

الكتاب: الآثار السيئة للوضع في الحديث

المؤلف: عبد الله بن ناصر الشقاري

الناشر: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

الطبعة: العدد 120، السنة 35 – 1423هـ/2003م

عدد الأجزاء: 1

[ترقيم الكتاب موافق للمطبوع وهو مذيل بالخواشى]

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، أنزل كتابه الكريم، وتكفل بحفظه ورعايته على مر السنين، فقال عز من قائل: {إِنَّا نَحْنُ نَرَأُ لَا يَرَى الْكِتَابُ} ¹ والصلاحة والسلام على رسوله الأمين، محمد سيد الأولين والآخرين، أرسله ليبلغ الناس هذا الذكر وبينه للعالمين، فقال سبحانه وتعالى: {وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نَزَّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ} ² فكان حفظ القرآن يتضمن حفظ سنة نبيه الأمين وحمايتها من كيد الوضاعين وبعث العابثين، صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد: فالقرآن والسنة هما مصدران أساسيان لمعرفة العقيدة والشريعة، لا يستغني أحدهما عن الثاني، فإن السنة هي المبينة لمبهم القرآن والمفصلة لحمله، بل هي في حقيقة الأمر وواقعه تطبيق عملي للقرآن الكريم على يد رسول الإنسانية عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم.

ولما كانت السنة النبوية قد وصلت إلى درجة عالية في الكمال والشمول وخلت أقواله صلى الله عليه وسلم وأفعاله من كل ما يكدر الرسالة أو يشوّه الصورة الصافية لمكانة الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم، فقد أغاظ هذا أعداء الدين من أولئك الذين آمنوا باللسان وكفروا بالقلوب.. فدسوا في الحفاء أحاديث مكذوبة وضعوها على النبي صلى الله عليه وسلم، آملين أن تختلط بالثابت عنه، وساعدتهم على الوضع ظروف أحاطت بالأمة الإسلامية في بعض فتراتها، من خلافات سياسية وجهل بالدين وأهدافه ومراميه إلى غير ذلك من الظروف التي تراكمت فأوجدت ركاماً من نزيف

1 سورة الحجر آية 9.

2 سورة النحل آية 44.

(1/111)

الأفكار وقيحها، وألصقت بالرسول صلى الله عليه وسلم زوراً وبهتاناً، فأوجدت رد فعل من جانب العلماء المسلمين، لكن.. بعد أن خللت آثاراً سلبية في الأمة، ولا زالت تعاني من مخلفاتها في العصر الحديث!

نعم... في العصر الحديث، وفي هذه الفترة العصبية والمعطوف التاريخي في حياة الأمة الإسلامية، نادى بعض من يعيش على أنقاض مخلفات ماضية، تدفعه خلفيات معينة إلى ترك السنة والاحتجاج

بها، مدعياً أن فيها الكثير من المصنوع والموضوع، محاولاً التشكيك في سلامتها، وزاد الطين بلة، وضفت على إبلة ما مني به المسلمين في هذا العصر من ضعف في الثقافة الدينية الصحيحة عامة وعلم أصول الحديث ومصطلحه خاصة، فاستولت الخرافات الكاذبة والذاهب الفكرية المنحرفة على عقول الكثير، ولو علم المنادي والمنادون ما قام به علماء الأمة من أدوار خالدة وجهود جبارية في مقاومة الوضع وتعریف الأمة به وتحذيرها منه لمان المصاب، ولكنهم جهلوا أو تجاهلوا هذه الجهود وحاولوا طمسها والقضاء عليها.

لهذا كلّه، ولما رأيته من انتشار الأحاديث الم موضوعة بين الناس، والأخذ بها على أنها قضايا مسلمة وأحاديث ثابتة، مع أنها في أصلها موضوعة مكذوبة بل ومدونة بهذه الصفة في كتب الأحاديث الموضوعة.

فلما تخيّلت هذه الأسباب رأيت أن أدلّي بدلوي في هذا الموضوع رغم علمي بكثرة الأبحاث والدراسات التي كتبت في هذا المجال.
ومعلوم لدى القارئ كثرة عناصر الموضوع (الوضع في الحديث النبوى) وكثرة المسائل والفصوص التي يمكن أن يتطرق إليها الباحث فيه، لكنني رأيت أن أقصر بحثي في هذا المقام على موضوعين، لأنهما في نظري حديث الساعة وال المجال

(1/112)

فيهما واسع يمكن لطالب العلم أن يبحر فيه وأن يأتي بالجديد والمفيد، وهما:
أولاً: بيان الآثار السيئة للوضع: فقد حاولت - قدر المستطاع - الإitan بأسلوب جديد في هذا المضمون وبجهد ذاتي عن طريق استقراء النصوص الم موضوعة وتطبيقها على الواقع المحسوس في عالمنا الإسلامي على مر العصور مع الحرص على الاستشهاد بأقوال أهل العلم من السلف والخلف كأدلة على ما أقول.

ثانياً: جهود علماء الأمة من سلفها الصالح وخلفها الوفي في مقاومة الوضع ومحاربته على شتى الجبهات واستماتتهم في القضاء عليه، فكلما فتحوا الوضاعون وأعداء الدين بباباً لهذه الفتنة سددوا إليه سهامهم وأغلقوه مما سروراه جلياً في موضعه إن شاء الله.
ولأجل الوصول إلى هذين الموضوعين وتحليلهما قدر المستطاع وبما يناسب المقام وضفت خطة بين يدي البحث أوضح فيها السبيل وأحدد معالم الطريق، وتتلخص فيما يأتي:

مقدمة البحث: وهي ما نعيش فيه الآن من فاتحة للبحث وبيان لأسباب اختيار الموضوع والخطة التي سأسير عليها في هذا البحث.

التمهيد: وأتحدث فيه بشكل مختصر عن تعريف الحديث الم موضوع وعن حكم وضعه وحكم روایته وحكم العمل به.

الباب الأول: الآثار السيئة للوضع: وفيه خمسة فصول:
الفصل الأول: الآثار الدينية.

الفصل الثاني: الآثار الاجتماعية.
الفصل الثالث: الآثار الاقتصادية.

(1/113)

الفصل الرابع: الآثار النفسية.
الفصل الخامس: ظاهرة القصاص.
الباب الثاني: جهود العلماء في مقاومة الوضع: وفيه ستة فصول:
الفصل الأول: جمع الأحاديث الثابتة.
الفصل الثاني: الاهتمام بالإسناد.
الفصل الثالث: مضاعفة النشاط العلمي في قواعد الحديث.
الفصل الرابع: نقد الرواية وتتبع الكذبة.
الفصل الخامس: التأليف في الوضاعين.
الفصل السادس: التأليف في الموضوعات.

ثم بعد ذلك ذيلت للبحث بخاتمة جامعة لنتائج البحث، تحدثت فيها عن ضرورة الحذر من الوضع والوضاعين في المجالات المختلفة، ثم عن واجب المسلمين تجاه سنة نبيهم محمد صلى الله عليه وسلم وبها ختمت البحث.

وأخيراً: لا يسعني إلا أن أقدم شكري وامتناني لكل من ساعديني في إخراج هذا البحث منذ كونه فكرة تعتلي في الصدر وتحتمن في الذهن إلى كونه حقيقة واقعة ماثلة للعيان.
كما أسأل الله عز وجل أن يجعل عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم وأن يثقل به موازين حسني يوم اللقاء، يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم.
وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على أشرف الأنبياء وسيد المرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

(1/114)

التمهيد:
الحديث الموضوع
تعريفه:

أ- لغة: سُمّ مفعول من وضع الشيء يضعه - بالفتح - وضعًا، وتأتي مادة (وضع) في اللغة معاني عدة منها: الإسقاط، الترك، الافتراء والإلصاق.¹
ب- أما في اصطلاح المحدثين: فقد عرفه ابن الصلاح (ت 643) بقوله: هو المختلق المصنوع²، وعرفه غيره بأنه هو: ما نسب إلى الرسول صلى الله عليه وسلم اختلافاً وكذباً مما لم يقله أو يفعله أو

پقرہ ۳.

التعريف به:

الموضوع شر الحديث الضعيف جملة وتفصيلاً، وقد جعله العلماء آخر درجات الحديث الضعيف، وإنما جعلوه من درجاته لأجل التقسيم المعرفي وبحسب إدعاء واضعه، وإنما فهو ليس من أنواع الحديث أصلًا.

وللعلماء عبارات متعددة للتعریف به والإشارة إليه ومنها:

١- التصريح بوضعه فيقولون: موضوع، باطل، كذب.

2- قولهم في الحديث: لا أصل له، بهذا اللفظ، ليس له أصل، أو نحو هذه الألفاظ.

3- قولهم في الحديث: لا يصح, لا يثبت, لم يصح في هذا الباب شيء.

أصله ومصدره:

الحاديـث المـوضـوع يـكـون مـصـدرـه مـن عـدـة طـرـقـ، أـهـمـهـا:

أ— قد يختصره الواضع من نفسه ابتداءً، وينسبه إلى الرسول صلى الله عليه وسلم، ويعرف

¹ القاموس المحيط، مادة (وضع) 694، 695.

2 علوم الحديث: لابن الصلاح ص 89.

3 توضيح الأفكار: للصناعي (الحاشية) ج 2 ص 68.

(1/116)

ذلك: إما بإقراره أو ما ينزل منزلة الإقرار: لأن يدعو الحديث إلى مبدأ يدعو إليه الوضاع، أو تدل على ذلك قرائن الأحوال.

بـ قد يأخذ الواضع كلام غيره فينسبه إلى النبي صلى الله عليه وسلم، ويكون الموضوع إما من كلام الصحابة أو من كلام التابعين أو بعض قدماء الحكماء.. ونحو ذلك¹.

ج- قد يهم الراوي فينسب كلام الغير إلى النبي صلى الله عليه وسلم عن غير قصد وتعتمد للوضع مثل "ومن كثرت صلاته في الليل حسن وجهه في النهار"²، ولذا عده

¹ انظر لأمثلة ذلك: الفوائد الم موضوعة: للكرمي ص 101، الأسرار المرفوعة: للقاري ص 179، المصنوع ص 138.

(2) هذا الحديث رواه عدد من أهل العلم، فقد رواه ابن ماجه في سننه في كتاب إقامة الصلاة، باب ما جاء في قيام الليل ج 1 ص 422 رقم 1333 بسنده إلى ثابت بن موسى عن شريك عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم.. فذكره. ورواه العقيلي في الضعفاء ج 1 ص 176 في ترجمة ثابت بن موسى، ثم قال: "عن الأعمش، حديثه باطل ليس له أصل" ثم ذكر هذا الحديث بإسناده إلى ثابت.. به، ورواه بن عدي في الكامل ج 2 ص 525 – 526 في ترجمة ثابت بن موسى، فقال: روى عن شريك حديثين منكرين بإسناد واحد ولا يعرف

الحاديَّان إِلَّا بِهِ، ثُمَّ ذُكْرُ هَذَا الْحَدِيثِ. وَذُكْرُهُ ابْنُ حَبَّانَ فِي الْمُخْرَجِينَ ج 1 ص 207 فِي تَرْجِمَةِ ثَابِتِ بْنِ مُوسَى فَقَالَ: "وَهُوَ الَّذِي رَوَى عَنْ شَرِيكٍ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي سَفِيَّانَ عَنْ جَابِرٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "مِنْ كَثْرَتِ صَلَاتِهِ بِاللَّيلِ حَسْنٌ وَجَهَهُ فِي النَّهَارِ"، وَهَذَا قَوْلُ شَرِيكٍ قَالَهُ عَقْبَ حَدِيثِ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي سَفِيَّانَ عَنْ جَابِرٍ: "يَعْقُدُ الشَّيْطَانُ عَلَى قَافِيَّةِ رَأْسِ أَحَدِكُمْ ثَلَاثَ عَقَدٍ" فَأَدْرَجَ ثَابِتُ بْنُ مُوسَى فِي الْخَبَرِ وَجَعَلَ قَوْلَ شَرِيكٍ كَلَامَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ سَرَقَ هَذَا مِنْ ثَابِتِ بْنِ مُوسَى جَمَاعَةً ضَعْفَاءَ وَحَدَّثُوا بِهِ عَنْ شَرِيكٍ". وَلِزِيدِ الْبَحْثِ هُنَا انْظُرْ الْمُوْضُوعَاتِ لِابْنِ الْجُوزِيِّ ج 2 ص 109 - 111، الْمُقَاصِدُ الْحَسَنَةُ لِلْسَّخَاوِيِّ ص 666 رَقْمُ 1169.

(1/117)

بعضهم في حكم المدرج 1.

حكم وضعه:

قال النووي (ت 676) في شرحه على صحيح مسلم: "وقد أجمع أهل الحل والعقد على تحريم الكذب على آحاد الناس، فكيف من قوله شرع وکلامه وحي والكذب عليه كذب على الله تعالى، قال تعالى: {وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى} 3" 2.

وقد بين النبي صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَكْمَ وَضْعِهِ، وَتَوَعَّدَ بِالْعَقَابِ الشَّدِيدِ وَالْعَذَابِ الْأَلِيمِ مِنْ فَعْلِ ذَلِكَ، حَيْثُ قَالَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "حَدَّثَنَا عَنِي وَلَا حَرْجٌ، بَلَّغُوا عَنِي وَلَا آيَةٌ، إِنْ كَذَّبَ عَلَيَّ لَيْسَ كَذَّبٌ عَلَى أَحَدٍ، – رِوَايَاتٌ مُتَعَدِّدةٌ جَاءَ فِي نَخَاتِهَا كُلُّهَا – وَمَنْ كَذَّبَ عَلَيَّ مَتَعَمِّدًا فَلَيَتَبَوَّأْ مَقْعِدَهُ مِنَ النَّارِ" 4 وَقَدْ حَكَى عَنْ بَعْضِ الْحَفَاظَاتِ أَنَّهُ قَالَ: "لَا يَعْرِفُ حَدِيثٌ اجْتَمَعَ عَلَى رِوَايَتِهِ الْعَشَرَةِ الْمُبَشِّرُونَ بِالْجَنَّةِ إِلَّا هَذَا، وَلَا حَدِيثٌ يَرَوِي عَنْ أَكْثَرِ مِنْ سَتِينِ صَحَابِيًّا إِلَّا هَذَا" 5 وَقَدْ رَوَاهُ ابنُ الْجُوزِيِّ (ت 597) عَنْ وَاحِدِ وَسْتِينِ صَحَابِيٍّ، وَسَرَدَ تَلْكَ الرِّوَايَاتِ فِي مُقْدِمَةِ مُوْضُوعَاتِهِ 6،

1 انظر: توضيح الأفكار: للصمعاني ج 2 ص 88-89.

2 سورة النجم الآياتان 3، 4.

3 صحيح مسلم بشرح النووي ج 1 ص 70.

4 هذا الحديث رواه البخاري في صحيحه في مواضع متعددة منها كتاب العلم باب إثم من كذب على النبي صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (199-1/106-202) رقم (110-111) وغير ذلك من المواضع، ورواه مسلم في صحيحه في كتاب الزهد بباب التثبت في الحديث (4/2298-2299) حدث رقم (72/3004). كما رواه بهذه الألفاظ وغيرها عدد كثير من الصحابة، وقد يبلغ حد التواتر.

5 علوم الحديث: لابن الصلاح ص 242-243.

6 انظر: الموضوعات: لابن الجوزي ح 1 ص 56-94.

(1/118)

بل قال ابن دحية (ت 633) "قد أخرج من أربعمائة طريق"¹، ولهذا قال ابن الصلاح (ت 643) : "وليس في الأحاديث ما في مرتبته من التواتر"² فيكون ما دل عليه من حكم الوضع والكذب ضروري العلم قطعي الثبوت.

عقوبة الواضع:

أما عقوبة الواضع في الدنيا، فقد قيل إن النبي صلى الله عليه وسلم حكم بما، حيث روي عنه أنه قال فيمن كذب عليه: "اذهبا فإن أدركتماه فاقتلاه" لكنها رواية ضعيفة وفيها مقال³، أما حكمها فليس فيه مقال، ويعضده ويقويه ما رواه عبد الرزاق في مصنفه عن ابن التيمي عن أبيه أن عليا رضي الله عنه قال في من كذب على النبي صلى الله عليه وسلم: "تضرب عنقه"⁴ وجدير بن كذب على رسول الله أن يلقى ذلك المصير الدنيوي، فقد أخبر الصادق المصدوق أن مصيره في الآخرة إلى النار.

1 فيض القديري: للمناوي ج 6 ص 216

2 الأسرار المرفوعة (مقدمة المحقق ص 16) وانظر: علوم الحديث ص 242

3 الحديث ورد بعدة طرق.. وكلها ضعيف جدا لا تقوم به حجة، فرواه الطبراني في المعجم الأوسط (3/59) حديث رقم 2112) بالسند إلى عطاء بن السائب عن أبيه عن عبد الله ابن عمرو.. فذكر قصة لرجل كذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لأبي بكر وعمر: انطلقوا إليه فإن وجدتماه حيا فاقتلاه ... الحديث.

ثم قال الطبراني: لم يروه عن عطاء إلا وهيب.. قلت: وفي إسناده عطاء وقد اخترط في آخر عمره، وهو هيب روى عنه بعد الاختلاط (انظر الكواكب النيرات ص 327) كما روى هذا الحديث ابن الجوزي في مقدمة كتابه الموضوعات من طرق أخرى وكلها ضعيفة (انظر الموضوعات 1/55-56).

4 رواه عبد الرزاق في مصنفه في كتاب الجهاد باب من سب النبي صلى الله عليه وسلم. كيف يصنع به، وعقوبة من كذب على النبي صلى الله عليه وسلم ج 5 ص 308 رقم 9708، وإسناده منقطع فإن التيمي هو معتمر بن سليمان بن طرخان التيمي، ووالده لم يدرك علياً رضي الله عنه.

(1/119)

وقد تواترت الأخبار من التابعين على هذا الحكم، فهذا يحيى بن معين (ت 233) لما ذكر له حديث "من عشق وعف، وكتم فمات شهيداً"¹ وهو من رواية سعيد الأباري، قال: لو كان لي فرس ورمح غزوت سعيداً² وقال الشعبي (ت 104) وهو يخاطب كاذبين: "لو كان لي عليكم سبيل ولم أجد إلا تبراً لسبكته ثم غلتكم بما".³

توبه الواضع وحكم روايته بعدها:

لا خلاف بين العلماء أن توبة الواضع مقبولة، فمن تاب تاب الله عليه {وَمَنْ تَابَ وَعَمِلَ صَالِحاً فَإِنَّهُ يَتُوبُ إِلَى اللَّهِ مَتَاباً}⁴ ولكن مع قبول توبته هل تقبل روايته أم لا؟ يرى الإمام أحمد (ت 241) وأبو بكر الحميدي (ت 219) شيخ البخاري وغيرهم أنه لا تقبل روايته أبداً، قال أبو بكر الصيرفي

ت 466) : "كل من أسقطنا خبره من أهل الفعل بکذب وجدناه عليه لم نعد لقوله بتوبية تظهر" .⁵
واختار النووي (ت 676) القطع بصحة توبته وقبول روایته كشهادته، وحاله كحال الكافر إذا
أسلم.⁶

وذهب أبو المظفر السمعاني (ت 489) إلى أن من كذب في خبر واحد وجب إسقاط ما تقدم من
روایته.⁷

1 الميزان ج 2 ص 250.

2 أنظر المجموعين ج 3 ص 352.

3 الكامل لأبن عدي ج 3 ص 948.

4 سورة الفرقان آية 7.

5 صحيح مسلم بشرح النووي ج 1 ص 69.

6 صحيح مسلم بشرح النووي ج 1 ص 70.

7 نفس المصدر السابق ج 1 ص 70.

(1/120)

حكم روایته:

اتفق العلماء على تحريم رواية الحديث الموضوع، فلا تحل روایته لأحد علم حاله وعرف أنه موضوع،
إلا مبينا حاله ومصرحاً بأنه موضوع، يقول الإمام مسلم (ت 261) : "إن الواجب على كل أحد
عرف التمييز بين صحيح الروايات وسقيمهها، ونقوص الناقلين لها من المتهمين، أن لا يروي منها إلا ما
عرف صحة مخارجها.. وأن يتقي منها ما كان عن أهل النهم والمعاندين من أهل البدع، والدليل على
أن الذي قلناه هو اللازم دون غيره، قول الله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ
فَتَبَيَّنُوا} 1 وقوله: {مِنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ} 2 فدل بما ذكر من الآيتين أن خبر الفاسق ساقط
غير مقبول، وأن شهادة غير العدل مردودة"¹³.

أما من السنة فها هو صلى الله عليه وسلم يصرح بذلك في حديث المشهور: "من حدث عني بحدث
يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين" ⁴، وكفى بهذا الوعيد الشديد في حق

1 سورة الحجرات آية 6.

2 سورة البقرة آية 282.

3 صحيح مسلم شرح النووي ج 1 ص 60-61.

4 رواه مسلم في صحيحه في المقدمة باب وجوب الرواية عن الثقات وترك الكاذبين (1/9)
بإسنادين مختلفين إلى كل من سمرة بن جندب والمغيرة بن شعبة رضي الله عنهما قالا.. فذكره.
ورواه الترمذى في سننه في كتاب العلم بباب ما جاء فيمن روى حديثا وهو يرى أنه كذب (5/36)
حديث رقم 2662) بالسند إلى المغيرة بن شعبة - وحده - .. فذكره ثم قال: هذا حديث حسن

صحيح.

كما رواه ابن ماجة في سننه في المقدمة باب من حديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثاً وهو يرى أنه كذب (14/1-15) حديث رقم 38-40) عن علي وسمة بن جندي والمغيرة بن شعبة رضي الله عنهم.. به مرفوعاً إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم.

(1/121)

من روى حديثاً يظن أنه كذب، فصلاً عن أن يروي ما يعلم كذبه ولا يبينه. ولاشك أن من روى حديثاً موضوعاً فلا يخلو من أحد أمور ثلاثة: إما أن يجعل أنه موضوع، وإما أن يعلم بوضعه بواحد من طرق العلم به، وهذا إما أن يقرن مع روایته تبيان حاله، وإما أن يرويه من غير بيان لها.

فأما الأول: وهو من يجعل أنه موضوع، فلا إثم عليه إن شاء الله¹، وإن كنا نعتقد أنه مقصر في البحث عنه، لكن لا يؤمن عليه العقاب في تركه البحث عن حال ما يحدث به، لاسيما وقد قال صلى الله عليه وسلم: "كفى بالمرء إثماً أن يحدث بكل ما سمع"².

وأما الثاني: وهو من يعلم وضعه وبين حاله فلا شيء عليه، إذ قد أمن ما كان يخشى منه وهو علوقه في الأذهان منسوباً إلى الرسول صلى الله عليه وسلم أما إذا كانت روایته له فاصداً بها إبانة حاله، فهذا مأجور لنفيه الدخيل عن الحديث الشريف وتنبيه الناس عليه، فهو من عدول خلف الأمة ومن خيارها الذين امتازوا عن سواهم بأنهم ينفون عن حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم تحريف الغالين وانتهال المبطلين وتأويل الجاهلين.

وأما الثالث: وهو من رواه من غير بيان حاله مع علمه بأنه موضوع فهو

1 انظر: توضيح الأفكار: (الحاشية) ج 2 ص 73، المصباح: للأندلسي ص 96.

2 رواه مسلم في صحيحه في المقدمة باب النهي عن الحديث بكل ما سمع (10/1) وأبو داود في سننه في كتاب الأدب باب في التشديد في الكذب (265-266) حديث رقم 4992 عن أبي هريرة رضي الله عنه.. به مرفوعاً، واللفظ لآبي داود.

(1/122)

مأزور وآثم، سواء ذكر إسناد الموضوع أم لا، إذ لا يكتفى بإيراد الإسناد في هذا الزمان، بل لابد من التصريح بأنه موضوع وكذب على الرسول صلى الله عليه وسلم، فذكر الإسناد وعدمه سواء، يقول السخاوي (ت 902) : "ولا تبرأ العهدة في هذه الأعصار بالاقتصار على إيراد إسناده – أي الموضوع – لعدم الأمان من المذور به، وإن كان صنعة أكثر المحدثين في الأعصار الماضية"¹ وهذا في عصر السخاوي في القرن التاسع مما بالك بعصرنا الحاضر؟! فقد كانت طريقة الاكتفاء بالإسناد

معروفة لدى القدماء، لأن علماء عصرهم يعرفون الإسناد، فتبرأ ذمته من العهدة بذكر السندي، أما عصرنا هذا فقد سرت العدو فيه من إضاعة الإسناد إلى إضاعة المتن، ولا حول ولا قوة إلا بالله.
عقوبة من روى الحديث الموضوع في الدنيا:

أما عقوبة من روى الحديث الموضوع في الدنيا فقد أجاب ابن حجر الهيثمي المكي (ت 974) على سؤال ورد إليه ونصله كال التالي: لنا إمام يروي أحاديث لا يبين مخرجيها ولا رواكها فما الذي يجب عليه؟ فأجاب: "من فعله وهو ليس من أهل المعرفة بالحديث، ولم ينقلها عن عالم بذلك، فلا يحل له ومن فعله عذر عليه التعزيز الشديد.. ويجب على حكام بلد هذا الخطيب منعه من ذلك إن ارتكبه"² هذا فيمن روى حديثاً مجهولاً الحال فضلاً عن أن يكون موضوعاً، أما عن الموضوع بالذات: فقد كتب البخاري (ت 256) على ظهر كتاب ورده فيه سؤال عن حديث مرفوع وهو موضوع، فكتب "من حدث بهذا استوجب الضرب الشديد والحبس الطويل".³

1 فتح المغيث.. للسخاوي 175/1.

2 الفتاوى الحديبية: لابن حجر ص 32.

3 الأباطيل والمناكير ج 1 ص 19-20.

(1/123)

حكم العمل به:

العمل بالحديث الموضوع حرام بالإجماع، لأنه ابتداع في الدين بما لم يأذن به الله، يقول صلى الله عليه وسلم: "وشر الأمور محدثتها، وكل بدعة ضلاله"¹ ويقول: "من أحدث في أمورنا هذا ما ليس منه فهو رد"² هذا في الأمور الدينية التعبدية، أما في الأمور الدنيوية: فالعمل به على أنه عن الرسول صلى الله عليه وسلم حرام أيضاً، أما على غير ذلك فحكمه مختلف باختلاف تلك الأعمال، وتنطبق عليه الأحكام الشرعية والقواعد المرعية.
ومما يزيدنا يقيناً بحرمة العمل بالأحاديث الموضوعة ووجوب محاربتها ببيان حالها وتطهير الأمة - ما أمكن - من أدراها، ما سنعرفه في هذا البحث - إن شاء الله - من آثارها السيئة على الأمة الإسلامية في شتى الأصعدة.. وهذا ما سنعرفه بالتفصيل في الباب الأول من هذا البحث إن شاء الله تعالى.

1 هذا الحديث رواه مسلم في صحيحه في كتاب الجمعة باب تخفيف الصلاة والخطبة (2/592 رقم 43/867) ورواه النسائي في سننه في كتاب صلاة العيددين باب كيف الخطبة (188-3/189)
 الحديث رقم 157) كما رواه الدرامي في سننه في المقدمة باب في كراهيةأخذ الرأي (1/69)
 جميعهم من حديث جابر بن عبد الله.. فذكر خطبة للنبي صلى الله عليه وسلم وفيها هذا اللفظ..
 واللفظ مسلم.

2 الحديث رواه البخاري في صحيحه في كتاب الصلح باب إذا اصطلحوا على صلح جور فالصلح

مردود (5/301 رقم 2697) ورواه مسلم في صحيحه في كتاب الأقضية باب نقض الأحكام الباطلة.. (3/1343 رقم 17/1718) كلاماً عن عائشة رضي الله عنها.. بهذا اللفظ، مرفوعا.

(1/124)

الآثار السيئة للوضع مدخل

...

الباب الأول الآثار السيئة للوضع

لقد كان للوضع آثار سيئة على الأمة الإسلامية لبست الطابع العلمي وتغلغلت في التفكير والسلوك وهذا أمر طبيعي، فكل مضر للمجتمع – أيًا كان – إذا وجد البيئة التي يرتع فيها المناخ الذي يتتنفس فيه، فإنه يتراك آثاراً لا تنمحى وجروحاً لا تندمل على مر الزمان، وكذلك الوضع والتزيد في الحديث البوبي. بل يمكن القول بأن الوضع هو رأس الحربة المسموم الذي طعن الإسلام في الصميم، بواسطة الغزو الفكري الذي لازالت آثاره ومخلفاته باقية إلى الآن.

ولم تكن حركة الوضع حركة ارتجالية عفوية في كل الأحيان، بل تطورت إلى حركة مدروسة هادفة، وخطوة مدبرة شاملة لها خطرها في جميع المليادين، يروي حماد بن سلمة (ت 167) عن أحد كبار الوضاعين قوله: "كنا إذا اجتمعنا فاستحسننا شيء جعلناه حديثاً ونحتسب الخير في إصلاحكم" ¹ فقد كان للوضاعين – على اختلاف منطلقاتهم – أبعد حاولوا الوصول إليها عن طريق الدين، سواء منهم الأعداء الماكرون أو الأتباع الحمقى، فأنصقوا فيه ما ليس منه، وأحلوا القشور مواضع اللباب، وألبسوا التفاهات ثوب المهمات، واستبدلوا الشرك بعقيدة التوحيد " فكان من النتائج المباشرة لتلك الحركة المشبوهة على العديد من أجيال المسلمين في العديد من أقطارهم، شيوع ما لا يحصى من الآراء الغربية والقواعد الفقهية الشاذة والعقائد الزائفية والافتراضات المضحكة التي أيدتها وتعاملت بها وروجت لها فرق وطوائف معينة، لبست مسوح الدروشة والتصوف حيناً، والفلسفة حيناً، والعبادة والزهد حيناً

1 فتح المغيث: للسحاوي ج 1 ص 240.

(1/126)

آخر ... "1".

ولقد ساعد على بلوغ الوضع مأربه، وبروز آثاره بشكل واضح، ما مني به المسلمون في عصور الأخلال وإلى عصرنا الحاضر من ضعف في الثقافة الدينية الصحيحة، إلى جانب انتشار المذاهب

المهادمة، فصارت ظلمات بعضها فوق بعض، بلغت بالأمة إلى ما نراه من جهل وذل وانكسار.
وستحدث الآن في هذه العجلة عن بعض آثاره التي تتلخص فيما يأتي:

1 الموضوعات: مقدمة الحق ج 1 ص 9.

(1/127)

الفصل الأول: الآثار الدينية

(/1)